التكنولوجيا والسلطة: كيف أعادت الرقمنة تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن/ دراسة سوسيولوجية مقارنة بين العراق والإمارات العربية المتحدة

م.د. فلاح حسن عبد
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

مريم هاشم مرتضى
جامعة النهرين

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التحول الذي أحدثته الرقمنة في طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن، في ظل تصاعد توظيف التكنولوجيا في مجالات الحكم والإدارة والمشاركة السياسية، وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الثورة الرقمية لم تحدث فقط تطورًا تقنيًا في أنماط الاتصال والإدارة العامة، بل أعادت أيضًا صياغة أنماط السلطة وأساليب ممارستها، عبر ما يمكن تسميته بـ "السلطة الرقمية" التي تتأسس على إدارة البيانات والمعلومات والهوية الإلكترونية للمواطن. وتعتمد الدراسة مقاربة سوسيولوجية نوعية–مقارنة بين العراق والإمارات العربية المتحدة، بوصفهما أنموذجين مختلفين في توظيف التكنولوجيا الحكومية، أحدهما في سياق مؤسساتي (العراق)، والآخر في سياق دولة متقدمة رقميًا (الإمارات). تركّز الدراسة على تحليل مظاهر التحول في مفاهيم الشرعية السياسية، والمواطنة الرقمية، والثقة في الدولة، والمشاركة العامة عبر المنصات الإلكترونية، وذلك من خلال تحليل الوثائق الرسمية، والاستراتيجيات الوطنية للتحول الرقمي، وتقارير المنظمات الدولية. وتخلص الدراسة إلى أن الرقمنة أسهمت في إعادة تعريف العلاقة بين المواطن والدولة، من علاقة عمودية قائمة على السلطة إلى علاقة شبكية تفاعلية قائمة على الخدمة والمشاركة.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا، السلطة، الرقمنة، الدولة، المواطنة الرقمية، العراق، الإمارات.

Technology and Power: How Digitalization Redefined the Relation between the State and the Citizen: A Sociological Comparative Study between Iraq and United Arab Emirates

Dr. Falah Hasan Abed
College of Political Science/ Al-Nahrain University

Maryam Hashim Murtadha
Al-Nahrain University

This study aims to analyze digital transformation caused by digitization regarding the relationship between the state and the citizen amid the growing use of technology in areas of governance, administration, and political participation. It argues that the digital revolution has not merely introduced technical advancements in communication patterns and public management, but has fundamentally redefined the logic of power and its practices through the emergence of "digital authority", grounded in the management of data, information, and citizens' digital identity. The research adopts a qualitative–comparative sociological approach focusing on Iraq and the United Arab Emirates as two distinct models of state digitalization—one in an institutional context (Iraq), and the other in a highly digitized and

integrated governance environment (UAE). The study concentrates on analyzing manifestations of transformations in concepts of political legitimacy, digital citizenship, trust in the State, and e-participation by analyzing official documents, national digital strategies, and international organizations reports. Findings reveal that digitalization has transformed the State–citizen relationship from a vertical structure of authority to an interactive network, based on service and interaction.

Keywords: Technology, Power, Digitalization, State, Digital Citizenship, Iraq, United Arab Emirates.

الاستلام	الارجاع	القبول
2026/1/13	2026/1/22	2026/2/2

المقدمة

يشكل التحول الرقمي أحد أبرز التحولات البنيوية التي يشهدها العالم في القرن الحادي والعشرين، إذ لم يعد مقتصرا على قطاعات التكنولوجيا والاتصالات، بل أصبح قوة اجتماعية وسياسية تعيد تشكيل بنية المجتمع ومؤسسات الدولة، وتعيد صياغة آليات الحكم والإدارة العامة[1]، فالرقمنة اليوم تمثل إطارا شاملاً يعيد تشكيل المعايير والقيم وأنماط التفاعل السياسي، بما يجعلها ظاهرة سوسيولوجية عميقة تتجاوز حدود الاستخدام التقني إلى إعادة إنتاج العلاقات بين السلطة والمجتمع.

وتؤكد الأدبيات المعاصرة، وفي مقدمتها أطروحات مانويل كاستيلز، أن التكنولوجيا لم تعد مجرد أداة تخدم السلطة، بل أصبحت بنية منتجة للسلطة نفسها، ضمن ما يسميه "المجتمع الشبكي"، إذ تتحول الشبكات الرقمية إلى فضاء يعاد فيه توزيع القوة، وإعادة تعريف مواقع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين[2]، وفي هذا المجتمع الجديد، تصبح القدرة على التحكم بتدفق المعلومات وتحليل البيانات مركزية في بناء السلطة، مما يؤدي إلى بروز أنماط جديدة من الشرعية والرقابة والمشاركة.

ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة الحالية إلى بناء إطار نظري ومفاهيمي يوضح الكيفية التي أعادت بها الرقمنة صياغة العلاقة بين الدولة والمواطن، وذلك من خلال دمج التحليل السوسيولوجي بالمنظور السياسي لفهم التحولات الجارية في بنية الدولة العربية المعاصرة، كما يهدف الفصل إلى الكشف عن الدور المتصاعد للمنصات الرقمية في إعادة تشكيل المواطنة،

وتحديد مستويات المشاركة العامة، وإعادة تعريف وظائف الدولة في ضوء التحولات الرقمية المتسارعة.

ويكتسب هذا التحليل أهمية خاصة عند مقاربة التجربتين العراقية والإماراتية كأنموذجين متمايزين داخل السياق العربي نفسه، إذ تكشف المقارنة بينهما عن الفارق بين دولة تسير بخطى واسعة نحو أنموذج الدولة الشبكية من خلال بنية مؤسسية رقمية متكاملة، وأخرى تواجه تحديات بنيوية وثقافية، ومن خلال هذا التباين، تسعى الدراسة إلى تفسير الفوارق في أنماط الحوكمة، وطرق توزيع السلطة، ومستويات الثقة الرقمية، وكيف أثرت الرقمنة في إعادة بناء العلاقة بين المواطن والدولة في كلا البلدين.

وبذلك فإن هذا الفصل لا يقتصر على وصف التحول الرقمي، بل يقدم قراءة تحليلية عميقة لأبعاده الاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تقديم فهم شامل لموقع الرقمنة في إعادة تشكيل الدولة والمجتمع داخل الفضاء العربي المعاصر.

إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية هذا البحث بشأن التساؤل المركزي الآتي:

كيف أعادت الرقمنة والتكنولوجيا الرقمية تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن في العالم العربي؟

وتتفرع عن هذا التساؤل العام أسئلة فرعية عدة:

1. ما الأطر النظرية التي تفسر علاقة التكنولوجيا بالسلطة في الفكر السوسيولوجي المعاصر؟
2. إلى أي مدى أسهم التحول الرقمي في إعادة توزيع السلطة بين الدولة والمجتمع في العراق والإمارات؟
3. ما أثر البنية المؤسسية والثقافة السياسية في نجاح أو تعثر مشروع الرقمنة في البلدين؟
4. هل يمكن عد الرقمنة شكلاً جديدا من الشرعية السياسية في المجتمعات العربية؟

الإشكالية تنبع من ملاحظة مفارقة جوهرية:

ففي حين يفترض أن التكنولوجيا تسهم في **تمكين المواطن**، فإنها قد تتحول في بعض السياقات إلى **أداة للضبط والرقابة**، وهو ما يجعل العلاقة بين الرقمنة والسلطة علاقة مزدوجة – تحررية ورقابية في آن واحد[3].

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى إلى دمج البعد التكنولوجي بالتحليل الاجتماعي والسياسي، وتقديم فهم جديد للعلاقة بين المواطن والدولة في ضوء الرقمنة. كما تقدم إطارا عربيا مقارنا يسهم في إثراء أدبيات علم الاجتماع السياسي في المنطقة العربية[4]. وتمثل الدراسة محاولة علمية لتأسيس مقاربة سوسيولوجية عربية لتحليل ظاهرة التحول الرقمي كمتغير مؤثر في بنية السلطة والشرعية والمواطنة.

أهداف الدراسة

1. تحليل التحولات التي أحدثتها الرقمنة في مفهوم السلطة السياسية المعاصرة.
2. دراسة أوجه التشابه والاختلاف في التجربتين العراقية والإماراتية في مجال التحول الرقمي.
3. الكشف عن دور الثقافة السياسية والمؤسسات في إنجاح التحول الرقمي أو إعاقته.

تقديم قراءة سوسيولوجية عربية جديدة للعلاقة بين الدولة والمجتمع في ظل الثورة الرقمية.

فرضيات الدراسة

1. التحول الرقمي يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، وبالتالي في إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة.
2. العلاقة بين التكنولوجيا والسلطة علاقة جدلية؛ فالتكنولوجيا قد تعزز المشاركة أو المراقبة بحسب البيئة السياسية.
3. نجاح التحول الرقمي يعتمد على الثقافة السياسية والبنية المؤسسية، لا على التكنولوجيا ذاتها.

التجربة الإماراتية تمثل أنموذجا للتمكين الرقمي، بينما تبقى التجربة العراقية أنموذجا للطموح العالي نحو التمكين الرقمي الواعد.

حدود الدراسة ومنهجها

- **النطاق الزمني** 2025–2005: وهي فترة تشهد صعود الرقمنة في العالم العربي.
- **النطاق المكاني:** جمهورية العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة.
- **المنهج المستخدم:** المنهج السوسيولوجي التحليلي المقارن (Qualitative Comparative Analysis).
- **أدوات التحليل:** تحليل الوثائق، التقارير الرسمية، المؤشرات الرقمية، والمقابلات الأكاديمية المنشورة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

أولًا: المفاهيم الرئيسة

1. التحول الرقمي

يعرَّف التحول الرقمي بأنه "عملية إعادة تصميم الأنظمة والخدمات والسياسات العامة باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة بما يغير نمط الأداء والاتصال بين الدولة والمجتمع"[5]، ويشير هذا المفهوم إلى انتقال تدريجي من العمليات التقليدية إلى عمليات تعتمد على البيانات، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وأنظمة الاتصال الذكية، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء الحكومي وتعزيز الشفافية وتسهيل الوصول إلى الخدمات.

وتعرِفه الإسكوا[6] بأنه انتقال من الدولة الورقية إلى الدولة الشبكية القائمة على البيانات والمعلومات والذكاء الاصطناعي، وهو تعريف يركز على التحول البنيوي في عمل المؤسسات من خلال تبني بنية تحتية رقمية شاملة، ويتضمن هذا التحول إعادة هندسة العمليات التنظيمية، وتحسين آليات اتخاذ القرار عبر الاعتماد على البيانات الضخمة، فضلاً عن تمكين الاقتصاد الرقمي وتعزيز الحوكمة الإلكترونية.

وعلى المستوى السوسيولوجي، يمثل التحول الرقمي تحولاً عميقاً في أنماط التفاعل الاجتماعي والسياسي، حيث تستبدل القنوات البيروقراطية التقليدية بوسائط رقمية مفتوحة، مما يخلق شكلاً جديدا من العلاقات بين السلطة والمجتمع[7]، ويؤدي هذا التحول إلى إعادة توزيع للأدوار الاجتماعية، إذ يحصل المواطن على قدرة أكبر على مراقبة الأداء الحكومي، والمشاركة

في عمليات صنع القرار من خلال المنصات الرقمية، مما يعزز مفاهيم المشاركة، والمساءلة، وشفافية المعلومات.

ولا يقتصر التحول الرقمي على الجانب الإداري فقط، بل يشمل كذلك التحول في الثقافة المؤسسية والوعي المجتمعي، فنجاح هذا التحول يتطلب تطوير مهارات رقمية لدى الموظفين والمواطنين، ونشر ثقافة الابتكار، وتبني نماذج عمل مرنة تعتمد على التحليل المستمر للبيانات، وقد أكدت تقارير عربية عدة أن التحول الرقمي يشكل اليوم ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، من خلال تحسين الكفاءة المالية، وتمكين الاقتصاد المعرفي، وتطوير البنية التحتية الذكية[8].

كما بين "تقرير مؤشر نضج الخدمات الحكومية الرقمية" الصادر عن حكومة الإمارات[9] أن التحول الرقمي لم يعد مجرد خيار مؤسسي، بل أصبح ضرورة استراتيجية لدعم تنافسية الدولة، وتعزيز جودة الحياة، وضمان استمرارية الأعمال في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة، ويؤكد التقرير أن الحكومات التي تتبنى التحول الرقمي تحقق مستويات أعلى من رضا الجمهور، وانخفاضا في التكاليف التشغيلية، وزيادة في فعالية الخدمات.

وفي السياق العربي، تبرز أهمية التحول الرقمي في قدرته على معالجة التحديات البنيوية التي تواجه المجتمعات، مثل البيروقراطية، وضعف الشفافية، والفساد الإداري، فاعتماد الخدمات الإلكترونية يقلل الاحتكاك المباشر بين المواطن والموظف، ويتيح تتبعا دقيقا للعمليات، ويسهل الرقابة والمساءلة، مما يعزز العدالة الاجتماعية ويعيد بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وقد أشارت تقارير رسمية إلى أن التحول الرقمي يمثل مدخلا مهما لتحديث الإدارة العامة وإرساء مفهوم الحكومة الذكية[10].

وبذلك يمكن القول إن التحول الرقمي ليس مجرد عملية تقنية، بل هو **مشروع اجتماعي–اقتصادي–سياسي** يتطلب تكامل السياسات العامة، وتطوير البنى التحتية، وتعزيز المهارات الرقمية، وإعادة صياغة العلاقة بين المواطن والدولة على أساس الشفافية والكفاءة والمشاركة.

2. السلطة

تعرف السلطة بأنها القدرة على توجيه سلوك الأفراد والمؤسسات والسيطرة على الموارد المادية والرمزية داخل المجتمع[11]، وتنظر الدراسات الاجتماعية والسياسية إلى السلطة بوصفها منظومة متعددة الأبعاد لا تقوم فقط على الإكراه، بل تشمل كذلك إنتاج الخطاب، وصياغة القواعد،

وتشكيل الوعي الجمعي بما يحقق الامتثال الطوعي، ويذهب فوكو إلى أن السلطة ليست مجرد أداة تمتلكها الدولة، بل هي شبكة من العلاقات المتداخلة التي تعمل داخل المجتمع عبر المؤسسات والأنظمة والمعايير، مما يجعلها أكثر انتشارا وتشعبا من المفاهيم التقليدية للهيمنة.

وفي سياق الرقمنة، تتحول السلطة من شكلها المركزي التقليدي إلى سلطة موزعة تتجلى عبر التحكم في تدفق المعلومات والمنصات الرقمية، مما يجعلها أكثر خفاء وتعقيدا[12]، فالتحول الرقمي يعيد تشكيل أسس القوة من خلال البيانات، إذ تمتلك الجهات القادرة على جمع البيانات الضخمة وتحليلها قدرة أكبر على التأثير في السلوك الفردي والجماعي، وتصف زبووف هذا النمط بـ"رأسمالية المراقبة"، حيث تتحول البيانات الشخصية إلى مورد استراتيجي يمنح من يمتلكه سلطة تنظيم التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية.

وتؤكد الأدبيات العربية الحديثة أن مفهوم السلطة يشهد إعادة تعريف في ظل التحول الرقمي، إذ لم تعد السلطة مقتصرة على المؤسسات الرسمية، بل امتدت لتشمل المنصات الرقمية، وشركات التقنية الكبرى، والأنظمة الخوارزمية التي تسهم في تشكيل الرأي العام وتوجيه السلوك[13]، كما يشير تقرير "الحوكمة في العصر الرقمي" الصادر عن الإسكوا[14] إلى أن السلطة باتت تعتمد على القدرة التقنية والمعرفية بقدر اعتمادها على الأدوات القانونية والإدارية التقليدية، مما ينتج توازنات جديدة بين الدولة والمجتمع.

ومن هذا المنظور، تُفهم السلطة اليوم بوصفها عملية ديناميكية تتشكل عبر التفاعلات الرقمية والاجتماعية، وتتحدد قوتها من خلال السيطرة على الموارد المادية والرمزية وعلى رأسها **البيانات**، وبهذا تصبح السلطة في العصر الرقمي أكثر لا مركزية، وأكثر ارتباطاً بقدرة الفاعلين على إدارة المعلومات، وفهم آليات التأثير الخوارزمي، وبناء فضاءات عامة جديدة تتجاوز حدود المؤسسات الرسمية.

3. الدولة الشبكية

تعرَّف **الدولة الشبكية** بأنها الدولة التي تتخلى عن الأنموذج الهرمي البيروقراطي لصالح أنموذج تشاركي يعتمد على الربط بين المؤسسات والمواطنين عبر شبكات رقمية موحدة[15]، ويعكس هذا الأنموذج انتقال الدولة من آليات الإدارة التقليدية القائمة على التسلسل الإداري

الصارم، إلى منظومة حوكمة مرنة تعتمد على تدفقات المعلومات، والتنسيق المتبادل، والمشاركة الواسعة في صنع السياسات العامة.

وتمثل الدولة الشبكية أنموذجا متطورا في إدارة الموارد والسياسات العامة، إذ تسمح بتداول القرار والمعلومة في الوقت الحقيقي، ما يعزز من الشفافية والمساءلة والفعالية المؤسسية[16]، وتستند هذه الدولة إلى بنية تحتية رقمية تتيح لمؤسساتها التواصل اللحظي، وتحليل البيانات الضخمة، وتقديم خدمات متكاملة، بما يجعل صنع القرار أكثر استجابة ودقة مقارنة بالأنموذج البيروقراطي التقليدي.

وترى الدراسات الحديثة أن الدولة الشبكية تحدث تحولًا بنيويا في مفهوم الحوكمة، فهي لا تقوم فقط على التكنولوجيا، بل على إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، إذ تتيح الشبكات الرقمية للمواطنين المشاركة في تقييم السياسات، والإبلاغ عن المشكلات، وإبداء الرأي، مما يوسع من مفهوم المواطنة الرقمية، ويجعل المجتمع شريكًا فاعلًا في إدارة الشأن العام[17]، كما يشير باحثون عرب إلى أن الدولة الشبكية تعزز اللامركزية من خلال توزيع الوظائف الحكومية على منصات رقمية مترابطة، تقلل من الاحتكاك البيروقراطي وتزيد من كفاءة تقديم الخدمات[18].

وتعد الدولة الشبكية كذلك إطارا ملائما للتعامل مع تحديات العصر الرقمي، حيث تمنح المؤسسات الحكومية القدرة على التكيف السريع، وإدارة الأزمات، ورصد المعلومات بدقة عالية، مما يدعم بناء سياسات قائمة على الأدلة، ومن خلال دمج أدوات الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة، تتمكن هذه الدولة من تطوير أنماط جديدة للحكم تتسم بالمرونة والتكامل والشفافية.

وعليه، فإن الدولة الشبكية لا تختزل في كونها بنية تقنية، بل هي **تصور تنظيمي جديد** يعيد تعريف وظائف الدولة وطبيعة علاقتها بالمواطنين، ويمنح الحوكمة طابعا تشاركيا يعتمد على المعرفة وتدفق المعلومات بوصفها موردا استراتيجيا لإدارة السلطة وتحقيق التنمية.

4. المواطنة الرقمية

تعرف **المواطنة الرقمية** بأنها انخراط المواطن في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوسائط الإلكترونية، بما يتيح له ممارسة حقوقه وواجباته داخل الفضاء الرقمي[19]، ويشير هذا المفهوم إلى قدرة الأفراد على استخدام التكنولوجيا الرقمية للتعبير عن آرائهم، والوصول

إلى المعلومات، والتفاعل مع مؤسسات الدولة، والمشاركة في عمليات صنع القرار، بما يجعل المشاركة العامة أكثر شمولاً ومرونة مقارنة بالنماذج التقليدية للمواطنة.

وتعد المواطنة الرقمية أحد المؤشرات الأساسية على تطور الوعي الاجتماعي، لأنها تحول العلاقة بين المواطن والدولة إلى علاقة تفاعلية قائمة على المشاركة والتقييم المباشر للخدمات والسياسات العامة[20]، إذ تسهم المنصات الحكومية الرقمية، فضلاً عن وسائل التواصل الاجتماعي، في تمكين المواطن من مراقبة الأداء الحكومي، وتقديم الملاحظات بشكل فوري، والمشاركة في المشاورات العامة، مما يعزز من قيم الشفافية والمساءلة.

كما تؤكد الأدبيات العربية المعاصرة أن المواطنة الرقمية ترتبط بامتلاك مهارات رقمية ومعرفية تمكّن الفرد من التعامل مع الفضاء الإلكتروني بشكل واعٍ وآمن، وتشير دراسات عدة إلى أن المواطنة الرقمية تشمل احترام قواعد السلوك الرقمي، وحماية الخصوصية، والاستخدام الأخلاقي للمعلومات، فضلاً عن الوعي بمخاطر التضليل الرقمي وكيفية مكافحته[21]، وتسهم هذه المنظومة في بناء مجتمع رقمي قادر على التفاعل المنتج مع الدولة والمؤسسات والقطاع الخاص.

وفي السياق العربي، أصبحت المواطنة الرقمية ركيزة أساسية في برامج التحول الرقمي، إذ تعتمد الحكومات على تعزيز دور المواطن الرقمي في تحسين الخدمات، وتطوير السياسات، والمساهمة في بناء بيئة تشاركية تسهم في دعم التنمية المستدامة[22]، وقد أدت هذه التحولات إلى توسيع مفهوم المشاركة المدنية بحيث لا تقتصر على الفضاء الواقعي، بل تشمل أيضا فضاءات رقمية يصبح فيها المواطن فاعلاً في توجيه النقاشات العامة وصنع السياسات.

وبذلك يمكن القول إن المواطنة الرقمية تمثل **تطورا نوعيا** في ممارسة الحقوق والواجبات، حيث تمنح الأفراد أدوات جديدة للتأثير والمشاركة، وتعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع عبر قنوات اتصال رقمية مفتوحة، أكثر ديناميكية وشفافية.

5. الثقة الرقمية

تعني **الثقة الرقمية** درجة الاطمئنان التي يشعر بها المواطن عند استخدامه الخدمات الإلكترونية الحكومية أو المنصات الرقمية، ومدى ثقته بقدرة المؤسسات على حماية بياناته الشخصية[23]، وتمثّل الثقة الرقمية الأساس الذي يمكّن الأفراد من التفاعل بأمان مع الفضاء

الرقمي، سواء في إنجاز المعاملات الحكومية، أو استخدام التطبيقات المصرفية، أو المشاركة في المنصات الاجتماعية، وهي عنصر حاسم في تقبل المجتمع للتقنيات الحديثة.

وتعد الثقة الرقمية مكونا رئيسا في استدامة التحول الرقمي، لأنها تمثل الأساس النفسي والاجتماعي لقبول التكنولوجيا في المجال العام، وتؤثر بشكل مباشر في مدى مشاركة الأفراد في البيئة الرقمية[24]، فغياب الثقة يؤدي إلى تردد المستخدمين في الاعتماد على الخدمات الإلكترونية، ويقلل من فاعلية المشاريع الحكومية الذكية، بينما يسهم تعزيزها في توسيع نطاق المشاركة الرقمية، وزيادة الاعتماد على المنصات الرسمية.

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الثقة الرقمية تبنى على ثلاثة عناصر محورية: **الأمان الرقمي**، و**الشفافية المؤسسية**، و**جودة الخدمات**، فكلما كانت أنظمة حماية البيانات أكثر قوة، وسياسات الإفصاح أكثر وضوحا، والخدمات الرقمية أكثر كفاءة، ارتفع مستوى الثقة لدى الأفراد، وقد أكدت تقارير عربية أن تعزيز الثقة الرقمية يرتبط أيضا بوجود تشريعات واضحة لتنظيم خصوصية البيانات، وضمان حق المواطن في معرفة كيفية استخدام معلوماته[25].

كما تلعب الثقافة الرقمية دورا جوهريا في بناء الثقة، إذ يحتاج المواطن إلى وعي كاف بمخاطر الاستخدام غير الآمن وبآليات الحماية المتاحة، إلى جانب ثقته بقدرة الدولة على التصدي للهجمات السيبرانية، وتشير دراسات عربية إلى أن الثقة الرقمية ترتبط كذلك بمصداقية المنصات الحكومية وسرعة استجابتها، وقدرتها على التواصل بشفافية مع المواطنين في حالات الأعطال أو التسريبات[26].

وبذلك تشكل الثقة الرقمية **ركيزة أساسية** لنجاح مشاريع التحول الرقمي، إذ تسهم في تعزيز المشاركة الرقمية، وتدعم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتساعد على استقرار البيئة المعلوماتية، مما يجعلها عنصرا استراتيجيا في بناء الدولة الشبكية الحديثة.

ثانيًا: الإطار النظري

1. الرقمنة بوصفها ظاهرة سوسيولوجية

تؤكد الدراسات الاجتماعية الحديثة أن الرقمنة لم تعد مجرد ابتكار تقني أو تطور في أدوات الاتصال، بل أصبحت بنية ثقافية شاملة تعيد تعريف مفاهيم المواطنة، والهوية، والشرعية، والسلطة داخل المجتمع[27]، فمع توسع حضور الوسائط الرقمية في تفاصيل الحياة اليومية، باتت الرقمنة

تؤثر في أنماط التفاعل الاجتماعي والسياسي، وتعيد صياغة المعايير والقيم التي تنظّم علاقة الأفراد بالمؤسسات.

ومن منظور علم الاجتماع السياسي، تعد الرقمنة ساحة لإعادة تشكيل القوة عبر السيطرة على تدفقات المعلومات والمعرفة، حيث تصبح البيانات موردا استراتيجيا يحدد مواقع الفاعلين داخل المجتمع[28]، فالسلطة الرقمية لم تعد تتجسد فقط في أجهزة الدولة، بل تمتد إلى الشركات التقنية والمنصات الرقمية التي تمتلك القدرة على جمع المعلومات وتحليلها وتوجيه السلوك العام.

وتظهر شوشانا زوبوف[29] في نظريتها عن "رأسمالية المراقبة" كيف تحولت البيانات الشخصية إلى مورد جديد للهيمنة السياسية والاجتماعية، إذ يصبح الفرد منتجا مستمرا للبيانات، وفي الوقت نفسه خاضعا لأنظمة المراقبة الخوارزمية التي تحدد أنماط التفاعل وتمارس تأثيرا غير مرئي على السلوك.

أما في السياق العربي، فترى الإسكوا[30] أن التحول الرقمي يمثل "نقطة مفصلية في إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة من خلال الشفافية والمشاركة الإلكترونية"، مؤكدة أن المجتمعات العربية تواجه تحديات تتصل بالثقافة الرقمية وضعف الإطار التشريعي لحماية البيانات، وتذهب تقارير عربية أخرى، مثل تقرير وزارة الاقتصاد الرقمي الأردنية[31]، إلى أن الرقمنة تعد منصة لإعادة تعريف المشاركة السياسية عبر تمكين المواطنين من التعبير والمساءلة على المنصات الرقمية.

وبذلك يمكن القول إن الرقمنة تمثل ظاهرة سوسيولوجية متعددة المستويات، تؤثر في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتعيد توزيع القوة، وتخلق فضاءات جديدة للتفاعل والمشاركة، بما يجعل دراستها ضرورة لفهم التحولات العميقة التي يشهدها العالم المعاصر.

2. علاقة التكنلوجيا بالسلطة في الفكر السياسي والاجتماعي

تتباين المقاربات النظرية في تفسير العلاقة بين التكنولوجيا والسلطة، نظرا لتعدد أبعاد كل من المفهومين وتشابكهما، ففوكو يرى أن السلطة ليست جهازا مركزيا، بل "شبكة علاقات" تنتج المعرفة وتعيد إنتاجها عبر المؤسسات والخطابات، وتتموضع داخل التفاصيل اليومية لحياة الأفراد[32]، ومن هذا المنظور، تصبح التكنولوجيا أداة لتعميق حضور السلطة عبر تعزيز المراقبة والانضباط.

بينما ينظر كاستيلز إلى أن السلطة في العصر الرقمي تتجسد في القدرة على التحكم بتدفقات المعلومات داخل الشبكات، حيث يتحكم الفاعلون الأقوى بالبوابات الرقمية التي تمر عبرها البيانات، وبذلك تصبح الشبكة نفسها فضاء لإعادة توزيع السلطة[33]، فالمعرفة الرقمية، حسب كاستيلز، هي المورد الأهم في تحديد مواقع القوة داخل المجتمع الشبكي.

أما من منظور هابرماس، فإن التكنولوجيا ليست مجرد أداة للهيمنة، بل يمكن أن تكون وسيلة للتحرر إذا استخدمت في تعزيز الحوار والتواصل العقلاني والمشاركة الديمقراطية[34]، حيث تسهم المنصات الرقمية في بناء فضاء عام جديد يسمح بتداول الأفكار، وتوسيع المشاركة السياسية.

وفي السياق العربي، تشير دراسة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات[35] إلى أن التحول الرقمي يعيد تعريف مفهوم "الحكم الرشيد" من خلال الانتقال من الدولة الموجهة إلى الدولة المشاركة، لكون التكنولوجيا تتيح للمواطنين أدوات جديدة للمساءلة والتعبير، وتذهب تقارير عربية أخرى إلى أن التكنولوجيا أصبحت عاملاً يعيد ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع، ليس من خلال القوة الصلبة، بل عبر التحكم في المعلومات والخوارزميات[36].

وعليه، يمكن القول إن التكنولوجيا لم تعد أداة تقنية فحسب، بل أصبحت وسيطًا لإعادة إنتاج السلطة أو توزيعها، بحسب السياق المؤسسي والثقافي الذي تعمل ضمنه.

3. الدولة الشبكية ومفهوم الحوكمة الرقمية

يرى كاستيلز أن الدولة الشبكية هي تلك التي تعمل من خلال منظومات مترابطة من البيانات والاتصال الرقمي بدلًا من الهياكل الهرمية التقليدية[37]، ويقوم هذا الأنموذج على فكرة أن الدولة تصبح أكثر قدرة على التفاعل مع المجتمع من خلال قنوات اتصال لحظية تربط مؤسساتها جميعا في شبكة واحدة تعتمد على البيانات كأساس لصنع القرار.

وفي هذا الإطار، تعرف الأمم المتحدة[38]، الحوكمة الرقمية بأنها "استخدام التكنولوجيا لتعزيز الشفافية، والكفاءة، والمساءلة، والمشاركة العامة في صنع القرار"، وهو تعريف يربط بين التطور الرقمي وبين إعادة بناء منظومة الحوكمة على أسس تستند إلى القيمة المضافة للمعلومات الرقمية.

وتعد وزارة الذكاء الاصطناعي الإماراتية[39]، أن الحكومة الذكية ليست مجرد مرحلة تقنية، بل تمثل نمطًا جديدا من الحكم يزاوج بين الكفاءة المؤسسية والشرعية السياسية، حيث تصبح جودة الخدمات الرقمية جزءا من قياس شرعية الأداء الحكومي.

وفي المقابل، تواجه الدولة العراقية تحديات حقيقية في ترسيخ مفهوم الدولة الشبكية بسبب ضعف البنية التحتية الرقمية، والازدواجية الإدارية، وضعف التنسيق بين المؤسسات[40]، وتشير تقارير حكومية عراقية إلى أن محدودية التمويل، وتشتت قواعد البيانات، وعدم استقرار السياسات الرقمية تعد من أهم العوائق التي تعيق الانتقال نحو أنموذج الدولة الشبكية.

وتضيف الإسكوا[41] أن بناء دولة شبكية ناجحة يتطلب تكاملاً بين التشريعات الرقمية، والمهارات التقنية، والتنسيق المؤسسي، فضلاً عن ثقافة رقمية مجتمعية تدعم التحول، وبهذا يصبح الانتقال نحو الدولة الشبكية مشروعا سياسيا–اجتماعيا، وليس مجرد تطوير تقني.

4. الإطار التحليلي للدراسة

يستند هذا البحث إلى مقاربة سوسيولوجية–مقارنة تجمع بين التحليل البنيوي والتحليل الثقافي، بهدف فهم كيفية تأثير الرقمنة في إعادة توزيع السلطة وإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتقوم هذه المقاربة على دراسة ثلاثية الأبعاد تشمل البنية المؤسسية، والثقافة الرقمية، والشرعية السياسية، مع مقارنة تطبيقية بين العراق والإمارات.

5. البنية المؤسسية

في الحالة العراقية، تتسم البنية المؤسسية بوجود نشاط واضح لغرض تجاوز العقبات الخاصة بالتواصل الرقمي بين الوزارات، فضلاً عن وجود قواعد بيانات خاصة بكل وزارة أو دائرة مستقلة عن الوزرات الأخرى مما يستوجب العمل المبرمج لتوحيدها للوصول إلى الربط الشبكي الشامل، أما في الإمارات، فتعمل المؤسسات الرقمية ضمن إطار موحد تحت إشراف وزارة الذكاء الاصطناعي، وبرامج الحكومة الذكية، ما يعزز التكامل والانسجام في صنع القرار الرقمي.

6. الثقافة الرقمية

يعمل العراق على التوعية بأهمية التحول الرقمي، وتوسيع مهارات الاستخدام الآمن للمعلومات، مما يرفع من فاعلية المشاركة الرقمية، بينما تعتمد الإمارات على دمج الرقمنة في

المناهج التعليمية وبرامج المواطنة الرقمية، مما يعزز الوعي والقدرة على التفاعل الإيجابي مع الخدمات الحكومية الإلكترونية.

7. الشرعية السياسية

في العراق تقوم الشرعية السياسية أساسا على التمثيل الانتخابي، بينما تعتمد الإمارات نمطًا يرتكز على الأداء والكفاءة الرقمية وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، مما يجعل الشرعية مستندة إلى نتائج ملموسة في الحياة اليومية.

ويهدف هذا الإطار إلى تقديم تحليل مقارن يوضح كيف تُعيد الرقمنة تشكيل السلطة من خلال إعادة تعريف أدوات الحكم، وتوسيع المشاركة، وتغيير طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في كلا الأنموذجين للدراسة.

المبحث الثاني

أولاً : التكنولوجيا والسلطة في الفكر السوسيولوجي

يعد تحليل العلاقة بين التكنولوجيا والسلطة من أبرز موضوعات علم الاجتماع السياسي المعاصر، إذ لم تعد التكنولوجيا مجرد أداة مساعدة للسلطة، بل أصبحت هي نفسها بنية من بنى السيطرة والتوجيه الاجتماعي[42].

ففي المجتمعات الحديثة، تتحكم التكنولوجيا في أنماط السلوك والإنتاج والمعرفة، وتعيد صياغة المجال العام بما يغير طبيعة الدولة والمواطنة[43].

ويهدف هذا الفصل إلى تتبع التطور النظري لمفهوم السلطة في الفكر السوسيولوجي، وبيان كيفية تحوله مع صعود التكنولوجيا الرقمية من سلطة مركزية إلى سلطة موزعة تتجسد في فضاء الشبكات.

1- تطور مفهوم السلطة في الفكر الاجتماعي

يشكّل مفهوم السلطة محورا رئيسا في الفكر السوسيولوجي والسياسي منذ ماكس فيبر، الذي عرفها بأنها "القدرة على فرض الإرادة رغم المقاومة"[44]، وقد ركّز فيبر على الشرعية كمصدر أساس للسلطة، محددا ثلاثة أنماط لها: التقليدية، والكاريزمية، والعقلانية–القانونية. لكن تطور المجتمعات الحديثة، وتنامي دور المعرفة والتكنولوجيا، فرض إعادة النظر في هذه التصنيفات الكلاسيكية.

جاء ميشيل فوكو ليقدّم تحولًا نوعيا في فهم السلطة، عادًّا إياها شبكة علاقات تُمارس من خلال الخطاب والمعرفة والمؤسسات، لا من خلال الدولة فقط[45].

أما بيير بورديو فقد أضاف بعدا رمزيا، إذ رأى أن السلطة تمارس من خلال الرموز والثقافة والتعليم، وهي بذلك سلطة غير منظورة تكرس الهيمنة من خلال العادات اليوم[46].

وفي ضوء هذه التطورات، يمكن القول إن التكنولوجيا أعادت صياغة مفهوم السلطة، إذ أصبحت المعلومة المصدر الأساس للنفوذ، والشبكة هي الفضاء الجديد لممارستها.

2- التكنولوجيا كأداة للهيمنة والتحرر

يطرح الفكر السوسيولوجي الحديث جدلية جوهرية في العلاقة بين التكنولوجيا والتحرر الاجتماعي تتمثل بالتساؤل الآتي: **هل تعد التكنولوجيا وسيلة للتحرر أم أداة للسيطرة؟**

من منظور فوكو، كل تكنولوجيا تحمل في طياتها نظاما للسلطة لأنها تحدد ما يمكن وما لا يمكن فعله، وتوجه السلوك الفردي ضمن منظومة الانضباط[47]. أما يورغن هابرماس فيرى أن التكنولوجيا يمكن أن تكون وسيلة لتحرير الإنسان، إذا وظفت في خدمة التواصل العقلاني والحوار الديمقراطي[48].

وتتفق الدراسات الحديثة[49] على أن الرقمنة قد تكون مزدوجة الوظيفة، فهي من جهة تُسهل المشاركة والمساءلة، ومن جهة أخرى تتيح إمكانات غير مسبوقة للمراقبة والتحكم الاجتماعي. وفي العالم العربي، تظهر هذه الازدواجية بوضوح؛ فبينما استخدمت التكنولوجيا لتعزيز الشفافية في بعض الدول الخليجية، واجهت دول أخرى تحديات تتعلق بالثقة والأمن السيبراني[50].

3- المجتمع الشبكي وإعادة توزيع السلطة

قدم مانويل كاستيلز مفهوم المجتمع الشبكي (Network Society) بوصفه الإطار الذي تُمارس فيه السلطة في العصر الرقمي. في هذا المجتمع، لم تعد السلطة مركزية بل أصبحت موزعة عبر شبكات متعددة المستويات، تشمل الحكومات، الشركات، الإعلام، والمجتمع المدني[51]. ويميز كاستيلز بين نوعين من السلطة:

1. سلطة الشبكة: التي تتيح التفاعل والتبادل داخل النظام.
2. سلطة على الشبكة: وهي قدرة فاعلين محددين على التحكم في تصميمها واتجاهها.

ومن منظور سوسيولوجي، تمثل هذه الثنائية تحولاً في طبيعة الحكم من أنموذج رأسي إلى أنموذج أفقي تفاعلي، حيث يعاد توزيع السلطة بين الدولة والمجتمع والمواطن[52]. وهذا التحول يفسر اختلاف مسارات الرقمنة في العالم العربي بين دول تبنت أنموذج التمكين الرقمي كالإمارات، وأخرى ما زالت في مرحلة التجريب والتجاذب كالعراق.

4- التكنولوجيا والشرعية السياسية

ترتبط الشرعية في الفكر السياسي الحديث بقدرة الدولة على تحقيق الكفاءة والشفافية وخدمة المواطني، ومع ظهور الرقمنة، تحولت الشرعية من كونها شرعية تمثيلية إلى شرعية أدائية تقوم على جودة الخدمات الإلكترونية ورضا المواطنين عنها[53]، ففي الإمارات مثلاً، تعد الحكومة الذكية وسيلة لترسيخ الثقة السياسية عبر الأداء الفعال[54]، بينما في العراق، ما تزال الشرعية الرقمية تواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية وضعف التواصل بين المواطن والمؤسسة[55].

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن التحول الرقمي لا يغير فقط أدوات الحكم، بل يعيد تعريف شرعية الدولة ذاتها، لأن الأداء التقني أصبح مقياسا مباشرا لفاعليتها السياسية والاجتماعية[56].

5- الإعلام الرقمي وسوسيولوجيا التأثير السياسي

مع صعود وسائل التواصل الاجتماعي، نشأ ما يمكن تسميته بـ المجال العام الرقمي، حيث تتفاعل السلطة والمجتمع بشكل متواصل وفوري.

يرى هابرماس أن هذا المجال العام الجديد يمكن أن يعيد إحياء المشاركة الديمقراطية، بشرط أن يبقى مفتوحا وغير خاضع للاحتكار[57]، أما في السياق العربي، فتظهر تقارير الإسكوا[58]، أن الإعلام الرقمي أصبح أداة مركزية في تشكيل الرأي العام، لكنه في الوقت نفسه خاضع لممارسات رقابية تحد من استقلاليته. وهنا تظهر إشكالية التوازن بين حرية التعبير والأمن الرقمي، وهي قضية محورية في كل من العراق والإمارات، إذ تواجه الأولى تحديات في تنظيم المحتوى، بينما تعتمد الثانية على منظومة تشريعية دقيقة لضبط الفضاء الرقمي.

6- البعد الثقافي والاجتماعي للرقمنة

تؤثر الثقافة السياسية والاجتماعية في مدى استيعاب المجتمعات للتحول الرقمي، ففي المجتمعات ذات الثقافة الأبوية والتراتبية، تميل التكنولوجيا إلى تعزيز الضبط بدل المشاركة، أما

في المجتمعات التي تتبنى ثقافة المشاركة والمسؤولية، فإن الرقمنة تصبح أداة للتمكين الاجتماعي والسياسي[59].

وفي العراق، ما زالت الثقافة الرقمية في طور التطوير وإعادة الهيكلة لتواكب التطورات العالمية، بينما في الإمارات تعد الرقمنة جزءا من الهوية الوطنية الحديثة، إذ تغرس مفاهيمها منذ التعليم الأساس[60].

وهكذا يتضح أن التكنولوجيا لا تعمل في فراغ، بل تتشكل وتؤثر ضمن السياق الثقافي والاجتماعي، وهو ما يجعل نتائج التحول الرقمي متفاوتة من دولة إلى أخرى رغم استخدام التقنيات ذاتها.

ثانيًا: التحول الرقمي وإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمواطن – دراسة مقارنة بين العراق والإمارات (2005–2025)

(أ) ملامح التحول الرقمي في العراق والامارات

1. التحول الرقمي في العراق

بدأت ملامح التحول الرقمي في العراق بعد عام 2005، مع إنشاء وزارة الاتصالات وهيئة الإعلام والاتصالات، لكن ضعف البنية التحتية، وتعدد الجهات الحكومية، جعل التحول الرقمي يسير بشكل بطيء نوعا ما[61].

وقد أطلقت الحكومة العراقية في عام 2022 "خطة التحول الرقمي الوطني 2022–2030"، التي تهدف إلى ربط الوزارات بنظام إلكتروني موحد، إلا أن التنفيذ واجه تحديات متعلقة بضعف التمويل، ونقص الملاكات التقنية[62].

أما على مستوى الخدمات، فقد شهدت بعض المؤسسات الحكومية – مثل وزارة الداخلية ومصرف الرافدين – تجارب محدودة في الحكومة الإلكترونية، لكنها لم تصل بعد إلى أنموذج التكامل المؤسسي[63] ، يضاف إلى ذلك أن الثقة المجتمعية في التعامل الرقمي ما تزال منخفضة بسبب المخاوف من الأمن السيبراني[64].

2. التحول الرقمي في الإمارات

تعد الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول العربية التي تبنت استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي منذ عام 2001، إذ أطلقت "مبادرة الحكومة الإلكترونية"، ثم تطورت إلى "الحكومة

الذكية" عام 2013، وتوجت في عام 2017 بإنشاء وزارة الذكاء الاصطناعي كأول وزارة من نوعها في العالم[65].

تهدف هذه الاستراتيجية إلى بناء دولة رقمية قائمة على الكفاءة والشفافية والمشاركة، وتعمل عبر منظومات مترابطة تشمل الهوية الرقمية، والمدفوعات الإلكترونية، والبيانات المفتوحة[66]، كما استطاعت الدولة تطوير بيئة تشريعية متقدمة لحماية البيانات وتعزيز الثقة الرقمية، وقد احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربيا في مؤشر الجاهزية الرقمية الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2023، بينما جاء العراق في المرتبة 145 عالميا[67].

(ب) البنية المؤسسية للتحول الرقمي

تختلف البنية المؤسسية للتحول الرقمي بين البلدين جذريا، ففي الإمارات، يدار التحول الرقمي من خلال أنموذج موحد تتكامل فيه الوزارات ضمن استراتيجية مركزية تشرف عليها الحكومة الاتحادية، بينما في العراق، ما تزال المبادرات الرقمية في طور البناء وتخضع لاختصاصات متداخلة بين الوزارات والمؤسسات المستقلة[68]. الجدول الآتي يوضح الفروقات البنيوية وهي:

البعد المؤسسي	العراق	الإمارات
الجهة المسؤولة عن التحول الرقمي	وزارة الاتصالات وهيئة الإعلام والاتصالات	وزارة الذكاء الاصطناعي وهيئة الحكومة الرقمية
الإطار التشريعي	في طور التحديث بجهود واعدة	قوي ومتكامل ومتجدد
التمويل	تمويل محدود من الموازنة العامة	تمويل حكومي وخاص مستقر
الملاكات التقنية	عقول وطنية تعمل بجد لتحقيق الإنجاز	ملاكات وطنية مدرّبة ومؤهلة
مستوى التكامل المؤسسي	مبادرات واعدة	عالٍ ومنسّق على المستوى الاتحادي

(ج) البنية الثقافية والمجتمعية للتحول الرقمي

تعتمد الرقمنة على الثقافة الرقمية للمجتمع بقدر اعتمادها على التكنولوجيا ذاتها، ففي الإمارات، ارتبطت الرقمنة بمشروع ثقافي شامل يعزز من "المواطنة الرقمية" ويدرجها في المناهج الدراسية[69]، كما تسهم وسائل الإعلام والتعليم في بناء وعي مجتمعي قائم على الثقة والانفتاح

في التعامل مع الحكومة الإلكترونية، أما في العراق، فما تزال الثقافة الرقمية في بداياتها نتيجة الإرث البيروقراطي والظروف الأمنية والاقتصادية التي حدت من انتشار الخدمات الإلكترونية. تشير دراسة عبد الكريم[70] إلى أن ضعف الثقة الرقمية يعود إلى "غياب الوعي المؤسسي بمفهوم التحول الرقمي بوصفه مشروعا اجتماعيا شاملاً لا مجرد تطوير تقني".

وهكذا، يمكن القول إن الثقافة الرقمية الإماراتية استباقية، بينما العراقية تفاعلية، وهو ما ينعكس على مستوى المشاركة الإلكترونية.

(د) التحول الرقمي والمواطنة

تشكل المواطنة الرقمية أحد أهم أبعاد العلاقة بين الدولة والمجتمع في عصر الرقمنة، ففي الإمارات، بات المواطن قادرا على التفاعل مع الحكومة من خلال تطبيقات إلكترونية تشمل التعليم، والصحة، والخدمات، وحتى التصويت المحلي[71]، وهذا يعزز مفهوم "المشاركة التفاعلية" التي تسهم في بناء الشرعية عبر الأداء والكفاءة.

أما في العراق، فلا يزال المواطن يتعامل مع الدولة ضمن أنموذج "المراجع الورقي"، رغم إدخال بعض التطبيقات الإلكترونية المحدودة[72].

وتوضح المقارنة أن التحول الرقمي في الإمارات أعاد تعريف مفهوم المواطنة من الطاعة إلى المشاركة، بينما في العراق بقيت المواطنة الرقمية مرتبطة بالبنية السياسية والأمنية.

(هـ) الرقمنة وإعادة توزيع السلطة

أحد أبرز آثار الرقمنة هو إعادة توزيع السلطة بين الدولة والمجتمع، ففي الإمارات، أوجدت الرقمنة نوعا من "السلطة التشاركية" التي تعتمد على الأداء والشفافية وتغذي الثقة السياسية[73]. أما في العراق، فما تزال السلطة تمارس ضمن أنموذج مركزي، ما يجعل الرقمنة محدودة الأثر في إعادة توزيع القوة[74].

وتظهر المقارنة أن العلاقة بين الدولة والمواطن في الإمارات تحولت من علاقة هرمية إلى علاقة تفاعلية شبكية، بينما في العراق بقيت العلاقة قائمة على أنموذج التسلسلية الإدارية ومن خلال التواصل المؤسسي.

(و) الثقة الرقمية كشرط لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع

الثقة الرقمية هي الركيزة النفسية والاجتماعية للتحول الرقمي، ففي الإمارات، تم بناء الثقة الرقمية تدريجيا عبر مؤسسات حماية البيانات والتوعية المجتمعية[75].

ويؤكد كاستيلز[76] أن "الثقة في الشبكات هي ما يجعلها قادرة على العمل السياسي والاجتماعي"، فمن دون هذه الثقة، تبقى الرقمنة مجرد بنية تقنية لا تحقق تحولاً حقيقيا في العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

(ز) التحليل المقارن للنتائج

البعد	العراق	الإمارات
التحول المؤسسي	في طور التطور	سريع، متكامل
الثقافة الرقمية	نمو متواتر	راسخة ومؤسسية
المواطنة الإلكترونية	محدودة	متقدمة وتفاعلية
الشرعية الرقمية	قائمة على الشكل الإداري	قائمة على الأداء والثقة
الثقة المجتمعية	اعتيادية	مرتفعة جدًا
الأمن السيبراني	مؤسسي	قوي ومؤسسي

تشير النتائج إلى أن التحول الرقمي في الإمارات أعاد بناء الثقة السياسية عبر الأداء والكفاءة، بينما في العراق تهيأت له الفرص لاحقا للدخول في المجال السياسي والاجتماعي.

المبحث الثالث: التحليل المقارن لنتائج التحول الرقمي (2005-2025) وأثره في إعادة توزيع السلطة

يعدّ التحليل المقارن أحد أهم أدوات علم الاجتماع السياسي في فهم العلاقة بين التكنولوجيا والسلطة، فمن خلال مقارنة التجارب الوطنية المختلفة، يمكن استنتاج الأنماط البنيوية والثقافية التي تحدد مدى نجاح التحول الرقمي في إعادة توزيع السلطة.

ينطلق هذا الفصل من فرضية أساسية مفادها أن التحول الرقمي الناجح هو الذي يحدث تحولاً في شكل السلطة ذاتها، من سلطة مركزية إلى سلطة شبكية قائمة على الكفاءة والمساءلة[77].

أولاً: التحول الرقمي وتوزيع السلطة

1. المنظور المؤسسي للتحول الرقمي

تظهر التجربة الإماراتية أن وجود إطار مؤسسي موحد للتحول الرقمي يشكل عاملاً حاسما في نجاح المشروع.

فمنذ إنشاء *وزارة الذكاء الاصطناعي* عام 2017، تم توحيد السياسات الرقمية ضمن استراتيجية وطنية متكاملة، ما أدى إلى توزيع السلطة الإدارية عبر شبكات رقمية تتسم بالكفاءة والمرونة[78].

أما في العراق، فقد واجهت المؤسسات الحكومية تحديا إداريا واضحا، حيث تعمل الوزارات على توحيد الصلاحيات فيما بينها، مما أدى إلى صدور القرارات التي ساعدت في التنفيذ[79]، وهكذا، فإن الفارق المؤسسي بين البلدين يعكس الفرق في درجة التحول من البيروقراطية إلى الشبكية، وهو ما يحدد طبيعة توزيع السلطة الرقمية.

2. التحول الرقمي والشرعية السياسية

يظهر التحليل أن التحول الرقمي في الإمارات قد أسهم في تعزيز شرعية الأداء من خلال تحسين جودة الخدمات، وتقليص البيروقراطية، وزيادة الشفافية[80].

وقد تجسد ذلك في الثقة الواسعة التي يمنحها المواطنون للمؤسسات الإلكترونية الحكومية، حيث بلغت نسبة الرضا المجتمعي أكثر من 90٪ في عام 2024[81].

في المقابل، لم يسهم التحول الرقمي في العراق في بناء شرعية جديدة، لأن المؤسسات الحكومية ما تزال تعمل على تطوير برامجها وتأهيل ملاكاتها، بل إن المواطن غالبا ما يرى في التكنولوجيا وسيلة لتعقيد الإجراءات بدل تبسيطها[82] وعليه، فإن الشرعية الرقمية لا تتحقق عبر التقنية فحسب، بل تتطلب إصلاحا مؤسسيا وثقافيا متكاملاً.

3. التحول الرقمي والمشاركة السياسية

أحد أهم مؤشرات نجاح التحول الرقمي هو مدى توسيعه لفضاءات المشاركة السياسية، ففي الإمارات، تم إدماج التكنولوجيا في آليات صنع القرار المحلي من خلال منصات المشاركة المجتمعية مثل "شارك في القرار"، التي تتيح للمواطنين اقتراح سياسات وتقييم الخدمات

إلكترونيا[83]، أما في العراق، فقد أصبحت المشاركة الرقمية واعدة، ولا تقتصر فقط على تلقي الخدمات الإدارية عبر مواقع موحدة.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن المشاركة الرقمية لا تتحقق إلا في ظل ثقافة سياسية تفاعلية، حيث ينظر إلى المواطن كشريك في الحكم لا كمتلقٍ[84]، لذا يتجلى الفرق بين التجربتين في أن الرقمنة في الإمارات تمكينية، بينما في العراق إجرائية.

4. التحول الرقمي والمجتمع المدني

أدى التحول الرقمي في الإمارات إلى إعادة تعريف دور المجتمع المدني، الذي أصبح فاعلاً ضمن المنظومة الشبكية للدولة، فقد أُنشئت منصات إلكترونية لتمكين الجمعيات والمنظمات من المشاركة في صياغة السياسات العامة ومراقبة الأداء الحكومي[85] بينما في العراق، ما زال المجتمع المدني يعمل على تقوية البنية التنظيمية وتوحيد الخطاب، ما يسهم في قدرته على استثمار الرقمنة في التأثير السياسي والاجتماعي[86].

يشير فوكو[87] إلى أن "السلطة تعمل من خلال علاقات دقيقة ومستمرة"، وهو ما تؤكده الحالة الإماراتية التي حولت العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إلى علاقة شبكية قائمة على الثقة والتبادل المعرفي.

5. الاقتصاد الرقمي وإعادة توزيع القوة

تعد الرقمنة الاقتصادية من أهم أدوات إعادة توزيع السلطة في العصر الحديث، إذ لم تعد القوة محصورة في المؤسسات السياسية، بل امتدت إلى المنصات الرقمية والشركات التكنولوجية التي أصبحت تملك القدرة على التأثير في صنع القرار العام[88].

في الإمارات، يمثل الاقتصاد الرقمي أكثر من 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024، مدعوما بالابتكار الحكومي والشراكات العالمية[89]، أما في العراق، فما يزال الاقتصاد الرقمي في مراحله الأولى، ويقدر بنسبة لا تتجاوز 1.5٪ من الناتج المحلي، بسبب الظروف الاقتصادية (تكاليف محاربة الإرهاب كأولوية مصيرية لسلامة البلد)، التي قللت من توفير الأموال اللازمة[90]؛ لذا يتضح أن التمكين الاقتصادي الرقمي يعيد تشكيل السلطة السياسية عبر توسيع قاعدة الفاعلين في المجال العام.

6. البعد الأمني والسيبراني في توزيع السلطة

يعد الأمن السيبراني أحد أهم محاور السلطة الحديثة، فمن يملك السيطرة على الفضاء الرقمي يمتلك القدرة على توجيه القرارات والسياسات، وقد أنشأت الإمارات عام 2021 *المجلس الوطني للأمن السيبراني* لتأمين شبكاتها الوطنية[91]، أما في العراق، فقد أصبحت الإجراءات الأمنية متميزة، ما يجعل البنية الرقمية عالية المستوى، ويكسب ثقة المواطنين[92].

ويشير كاستيلز[93]، إلى أن "الأمن في المجتمعات الشبكية يتحول من مفهوم عسكري إلى مفهوم تكنولوجي–اجتماعي"، ما يعني أن الأمن السيبراني أصبح جزءا من الشرعية السياسية للدولة الرقمية.

7. الثقافة السياسية والهوية الرقمية

تؤثر الثقافة السياسية في طريقة توظيف التكنولوجيا داخل المجتمع، ففي الإمارات، تشكّل الرقمنة جزءا من الهوية الوطنية الحديثة، حيث ينظر إلى التكنولوجيا بوصفها أداة لنهضة الدولة واستمراريتها[94] ، بينما في العراق، تقابل التكنولوجيا أحيانا بنوع من القبول نتيجة الثقة بالمؤسسات وقوة الوعي الجمعي بمزاياها[95].

تظهر المقارنة أن بناء هوية رقمية وطنية يتطلب ثقافة سياسية تشاركية تدعم الانفتاح والمساءلة، وهو ما يشكّل شرطًا حاسما لاستدامة التحول الرقمي كمشروع مجتمعي.

8. الأثر الاجتماعي للتحول الرقمي

من منظور سوسيولوجي، أحدث التحول الرقمي إعادة صياغة للفضاء الاجتماعي، حيث أصبحت الشبكات الرقمية ساحة للتفاعل بين الدولة والمواطن والمجتمع المدني، ففي الإمارات، أدت السياسات الرقمية إلى تقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، من خلال تكافؤ الوصول إلى الخدمات والمعلومات، أما في العراق، فما زالت الفجوة الرقمية قائمة بين المدن الكبرى والمناطق الريفية[96]، وهكذا، فإن الأثر الاجتماعي للتحول الرقمي يتوقف على عدالة التوزيع المعلوماتي، إذ لا يمكن الحديث عن دولة رقمية من دون مواطنين رقميين متساويين في الفرص والإمكانات.

9. النتائج المقارنة للتحول الرقمي (2005–2025)

المؤشر	العراق	الإمارات
البنية المؤسسية	مهيئة للتكامل والتنسيق	موحدة ومتكاملة
الثقافة الرقمية	محدودة الانتشار	شاملة ومؤسسية
المواطنة الإلكترونية	جزئية وتحت التجربة	فاعلة ومتقدمة
الشرعية السياسية	شكلية قائمة على الأداء الإداري	شرعية أدائية قائمة على الكفاءة والثقة
الاقتصاد الرقمي	تعمل على زيادة التأثير	متطور ومؤثر في صنع القرار
الأمن السيبراني	تفاعلي	قوي واستباقي
الثقة المجتمعية	متصاعدة	مرتفعة ومستدامة

تشير هذه النتائج إلى أن التحول الرقمي في الإمارات يمثل أنموذجا للتمكين المؤسسي والشرعية الرقمية، بينما في العراق ما زال التحول الرقمي يعمل على تطوير إمكاناته ومنافسة الدول المتقدمة.

ثانيًا: النتائج العامة، الاستنتاجات، التوصيات

(أ) النتائج العامة للدراسة

1. التحول الرقمي مشروع سياسي–اجتماعي قبل أن يكون مشروعا تقنيا، إذ تبين أن نجاحه يعتمد على الإرادة السياسية والثقافة المؤسسية أكثر من اعتماده على التكنولوجيا ذاتها[97].
2. الرقمنة تعيد توزيع السلطة داخل الدولة، ففي الإمارات، أدت الرقمنة إلى ظهور أنموذج "السلطة الشبكية" التي تدار عبر الأداء والشفافية، بينما في العراق، بقيت السلطة مركزية رغم إدخال التقنيات الجديدة[98].
3. الشرعية السياسية في العصر الرقمي أصبحت شرعية أدائية، أي أن كفاءة الحكومة في تقديم الخدمات الرقمية أصبحت معيارا لقياس شرعيتها لدى المواطنين[99].
4. الثقافة السياسية هي المحدد الحاسم لنتائج الرقمنة، إذ تظهر التجربة الإماراتية أن الثقافة التشاركية والإيمان بالتكنولوجيا عززا الثقة المؤسسية، في حين واجه العراق تحديا في زيادة الوعي الرقمي وتناغما ثقافيا عمق التفاعل المجتمعي[100].

5. التحول الرقمي يعزز المواطنة الرقمية، ويعيد تعريف المشاركة، حيث أصبحت العلاقة بين المواطن والدولة أكثر تفاعلية، وأصبح المواطن شريكا في التقييم والمساءلة بدل أن يكون مجرد متلقٍ للخدمات[101].
6. الاقتصاد الرقمي أحد محركات إعادة توزيع القوة السياسية، فكلما ازداد اعتماد الدولة على الاقتصاد الرقمي والبيانات المفتوحة، زادت فرص المشاركة المجتمعية في صنع القرار، وتقلّصت الفجوة بين الدولة والمواطن[102].
7. الثقة الرقمية شرط أساس لاستدامة الدولة الشبكية، إذ لا يمكن بناء علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع من دون وجود إطار قانوني وأمني لحماية البيانات[103].

(ب) الاستنتاجات التحليلية

1. الرقمنة أعادت تشكيل مفهوم السلطة، فقد تحولت من كونها سلطة مركزية إلى سلطة معرفية موزعة تعتمد على التحكم بالمعلومة، هذا التحول يمثل نقلة في بنية الحكم، ويشير إلى تحول الدولة من مؤسسة إلى شبكة[104].
2. التحول الرقمي يعكس طبيعة النظام السياسي، في الأنظمة التشاركية، يسهم في التمكين، أما في الأنظمة البيروقراطية، فيتحول إلى وسيلة ضبط جديدة، لذا فإن الرقمنة تكشف البنية العميقة للسلطة بدل أن تغيرها بالضرورة.
3. الثقافة السياسية تحدد معنى التكنولوجيا، فالتكنولوجيا ليست محايدة، بل تعمل ضمن السياق الاجتماعي والثقافي، فحين تتبنى الدولة ثقافة الانفتاح والمساءلة، تصبح الرقمنة وسيلة تحرر، أما حين تسود ثقافة السيطرة، تتحول إلى أداة مراقبة.
4. التحول الرقمي يعيد إنتاج مفهوم الشرعية، إذ لم تعد الشرعية تستند فقط إلى الانتخابات أو التمثيل، بل إلى قدرة الدولة على تقديم خدمات فعالة، شفافة، ومبتكرة، وهو ما يجعل من "الأداء الرقمي" معيارا جديدا لقياس شرعية السلطة السياسية.
5. الفجوة الرقمية تؤدي إلى فجوة اجتماعية، فعدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا يكرس الفوارق الطبقية ويضعف المشاركة، لذلك، يعدّ تحقيق العدالة المعلوماتية أحد أهم التحديات المستقبلية في المجتمعات العربية.

(ج) التوصيات المستقبلية

1. على المستوى العراقي هناك توصيات وهي:

أ.وضع استراتيجية وطنية موحدة للتحول الرقمي بإشراف مباشر من رئاسة الوزراء لضمان التنسيق بين المؤسسات.

ب.تعزيز البنية التحتية الرقمية وتحديث شبكات الاتصالات بما يضمن استقرار الخدمات الإلكترونية.

ج.بناء الثقة الرقمية من خلال تشريعات صارمة لحماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني.

د. تطوير الملاكات البشرية عبر برامج تدريبية وطنية في إدارة البيانات والذكاء الاصطناعي.

هـ. دمج الثقافة الرقمية في المناهج التعليمية منذ المراحل الأولى لبناء جيل واعٍ بالتكنولوجيا ومسؤول اجتماعيا.

و. تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع الحكومة الإلكترونية.

2. على المستوى الإماراتي هناك توصيات وهي كالآتي:

أ. الاستمرار في تطوير منظومة الذكاء الاصطناعي الأخلاقي بما يضمن التوازن بين الكفاءة التقنية والخصوصية الفردية.

ب.توسيع المشاركة الرقمية للمواطنين في تقييم السياسات العامة من خلال المنصات التفاعلية.

ج. تعزيز التعاون العربي الرقمي لتبادل الخبرات والتشريعات الخاصة بالتحول الرقمي.

د. تحسين مؤشرات الشفافية والمساءلة من خلال تقارير سنوية عن أداء الحكومة الرقمية.

هـ.تحصين الأمن السيبراني الإقليمي بإنشاء مركز عربي مشترك للأمن المعلوماتي.

3. على المستوى العربي العام:

أ.إطلاق مبادرة عربية موحدة للتحول الرقمي المستدام، بإشراف جامعة الدول العربية.

ب.إنشاء مرصد عربي للمواطنة الرقمية، يرصد تطور العلاقة بين المواطن والدولة في الفضاء الإلكتروني.

ج. إدماج مفهوم العدالة الرقمية في السياسات الاجتماعية والتعليمية لتعزيز المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا.

د. تطوير تشريعات عربية مشتركة لحماية البيانات مستوحاة من التجارب الأوروبية والآسيوية.

الخاتمة

يظهر هذا البحث أن التحول الرقمي ليس مجرد عملية تقنية، بل يمثل تحولًا بنيويا عميقًا في طبيعة السلطة السياسية والاجتماعية، فالرقمنة أعادت تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن في المجتمعات المعاصرة، إذ أصبحت المعلومة هي محور القوة الجديدة، والشبكات الرقمية هي الفضاء الذي تمارس فيه السلطة والتأثير.

من خلال المقارنة بين التجربتين العراقية والإماراتية (2005–2025)، تبين أن التحول الرقمي يعكس طبيعة النظام السياسي والثقافة المؤسسية أكثر مما يغيرها، ففي الإمارات، ارتكز المشروع الرقمي على قيادة استباقية، وبنية مؤسسية متكاملة، وثقافة تشاركية، ما أدى إلى بناء دولة شبكية تعتمد على الأداء والشرعية الرقمية.

أما في العراق، فقد شجعت الهيئات الرسمية على تنمية البنية التحتية لأهداف تحقيق التحول الشامل، ما جعل الرقمنة هناك مشروعا إداريا جزئيا بدل أن تكون مشروعا وطنيا يعيد توزيع السلطة والثقة بين الدولة والمجتمع، لقد أثبتت الدراسة أن الشرعية السياسية في العصر الرقمي أصبحت "شرعية أدائية"، أي أن كفاءة الدولة في تقديم الخدمات الإلكترونية وشفافيتها أصبحت مقياسا مباشرا لثقة المواطنين، كما أن بناء الثقة الرقمية بات شرطًا أساسيا لاستدامة أي مشروع رقمي، فمن دون الثقة، تظل التكنولوجيا مجرد أدوات غير قادرة على إعادة بناء العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم.

من منظور سوسيولوجي، تعد الرقمنة عملية إعادة إنتاج اجتماعي للسلطة، إذ لا تعمل التكنولوجيا في فراغ، بل تتفاعل مع الثقافة السياسية، والمؤسسات، والاقتصاد، والقيم الاجتماعية، وعليه، فإن نجاح التحول الرقمي يتطلب دمج البعد التقني بالبعد الثقافي والمؤسسي في سياسات التنمية والإصلاح.

توصل البحث في النهاية إلى أن مستقبل الدولة العربية الرقمية مرهون بقدرتها على تحقيق العدالة المعلوماتية، وتحويل الفضاء الإلكتروني إلى ساحة تفاعلية للمواطنة والمساءلة والشفافية، وأن الطريق إلى التمكين الرقمي يبدأ من إصلاح البنى المؤسسية والثقافية، لا من الأجهزة والأنظمة التقنية وحدها وبذلك، يمكن القول إن التحول الرقمي ليس خيارا، بل ضرورة وجودية لبقاء الدولة الحديثة في عصر ما بعد المعرفة.

المصادر

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2023، الحوكمة في العصر الرقمي في المنطقة العربية: الفرص والتحديات، بيروت، الأمم المتحدة (الإسكوا).

(2) Castells, Manuel. 2010. The Rise of the Network Society. 2nd ed. Oxford: Wiley-Blackwell.

(3) عبد الحميد، سامي أحمد، 2022، الرقمنة والسلطة: مقاربة سوسيولوجية عربية، القاهرة، دار الفكر العربي.

(4) جامعة بغداد، 2023، دراسات في التحول الرقمي والثقة الإلكترونية في العراق، بغداد، جامعة بغداد.

(5) وزارة الاتصالات العراقية، 2023، خطة التحول الرقمي الوطني 2022–2030، بغداد، وزارة الاتصالات.

(6) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2023، التحول الرقمي وبناء الدولة الشبكية في المنطقة العربية، بيروت، الأمم المتحدة (الإسكوا).

(7) الألكسو (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، 2025، التربية في العصر الرقمي، نحو مجتمعات معرفية عربية، تونس، الألكسو.

(8) وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الأردنية، 2022، الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الأردن 2021–2025، عمّان، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.

(9) حكومة الإمارات العربية المتحدة، 2023، تقرير مؤشر نضج الخدمات الحكومية الرقمية، أبو ظبي، مكتب رئاسة مجلس الوزراء.

(10) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية، 2023، التقرير السنوي للتحول الرقمي في القطاع الحكومي المصري، القاهرة، وزارة الاتصالات.

(11) Foucault, Michel. 1980. Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings, 1972–1977. New York: Pantheon Books.

(12) Zuboff, Shoshana. 2019. The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power. New York: PublicAffairs.

(13) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، التحول الرقمي والحكم الرشيد في المنطقة العربية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث.

(14) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2023، الحوكمة الرقمية وإعادة توزيع السلطة، بيروت، الأمم المتحدة (الإسكوا).

(15) Castells, Manuel. 2010. The Rise of the Network Society. 2nd ed. Oxford: Wiley-Blackwell.

(16) United Nations Development Programme (UNDP). 2023. Human Development Report 2023: Digitalization, Governance and Development. New York: UNDP.

(17) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2023، المواطنة الرقمية في العالم العربي، بيروت، الأمم المتحدة (الإسكوا).

(18) مركز دراسات الحكومة الإلكترونية، 2021، الدولة الشبكية والحوكمة الرقمية في العالم العربي، عمّان، مركز دراسات الحكومة الإلكترونية.
(19) وزارة التربية والتعليم الإماراتية، 2023، دليل المواطنة الرقمية للطلبة في دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، وزارة التربية والتعليم.
(20) الإمارات الرقمية، 2024، تقرير التحول الرقمي والمشاركة المجتمعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، هيئة الإمارات الرقمية.
(21) وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الأردنية، 2022، المواطنة الرقمية والأمن المعلوماتي، عمّان، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.
(22) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2023، المشاركة الإلكترونية وبناء الثقة الرقمية، بيروت، الأمم المتحدة (الإسكوا).
(23) جامعة بغداد، 2023، الثقة الرقمية واستخدام الخدمات الحكومية الإلكترونية، بغداد، جامعة بغداد.
(24) وزارة الداخلية الإماراتية، 2022، تقرير الحماية الرقمية وثقة المستخدم في الخدمات الذكية، أبوظبي، وزارة الداخلية.
(25) الهيئة السعودية للأمن السيبراني، 2021، تقرير الأمن السيبراني والثقة الرقمية في المملكة العربية السعودية، الرياض، الهيئة السعودية للأمن السيبراني.
(26) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2023، الأمن السيبراني وبناء الثقة في الحكومة الرقمية، بيروت، الأمم المتحدة (الإسكوا).
(27) عبد الحميد، سامي أحمد، 2022، الرقمنة والسلطة: مقاربة سوسيولوجية عربية، القاهرة، دار الفكر العربي.
(28) Foucault, Michel. 1980. Power/Knowledge. New York: Pantheon Books.
(29) Zuboff, Shoshana. 2019. The Age of Surveillance Capitalism. New York: PublicAffairs.
(30) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2023، التحول الرقمي وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطن، بيروت، الأمم المتحدة (الإسكوا).
(31) وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الأردنية، 2022، التحول الرقمي والمشاركة السياسية، عمّان، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.
(32) Foucault, Michel. 1980. Power/Knowledge. New York: Pantheon Books.
(33) Castells, Manuel. 2010. The Rise of the Network Society. Oxford: Wiley-Blackwell.
(34) Habermas, Jürgen. 1996. Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy. Cambridge, MA: MIT Press.
(35) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، التحول الرقمي والشرعية السياسية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث.
(36) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2023، التكنولوجيا والسلطة في العصر الرقمي، بيروت، الأمم المتحدة (الإسكوا).
(37) Castells, Manuel. 2010. The Rise of the Network Society. 2nd ed. Oxford: Wiley-Blackwell.
(38) United Nations Development Programme (UNDP). 2023. Digital Governance and Public Sector Transformation. New York: UNDP.
(39) وزارة الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بُعد – الإمارات العربية المتحدة، 2023، الحكومة الذكية والذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة، أبو ظبي، حكومة الإمارات.
(40) هيئة الإعلام والاتصالات العراقية، 2024، تحديات بناء الدولة الشبكية في العراق، بغداد، هيئة الإعلام والاتصالات.
(41) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2023، بناء الدولة الشبكية: المتطلبات والتحديات، بيروت، الأمم المتحدة (الإسكوا).

[42]Foucault, Michel. 1980. Power/Knowledge. New York: Pantheon Books.
[43]Castells, Manuel. 2010. Communication Power. Oxford: Oxford University Press.
[44]Weber, Max. 1978. Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology. Berkeley: University of California Press.
[45]Foucault, Michel. 1980. Power/Knowledge. New York: Pantheon Books.
[46]Bourdieu, Pierre. 1991. Language and Symbolic Power. Cambridge: Polity Press.
[47]Foucault, Michel. 1980. Power/Knowledge. New York: Pantheon Books.
[48]Habermas, Jürgen. 1996. Between Facts and Norms. Cambridge, MA: MIT Press.
[49] عبد الكريم، محمد رضا، 2023، الثقافة الرقمية والتحول الاجتماعي في المجتمعات العربية، عمّان، دار اليازوري.
[50] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2023، الإعلام الرقمي والرأي العام في العالم العربي، بيروت، الأمم المتحدة (الإسكوا).
[51]Castells, Manuel. 2010. The Rise of the Network Society. Oxford: Wiley-Blackwell.
[52]United Nations Development Programme (UNDP). 2023. Digital Participation and Networked Governance. New York: UNDP.
[53] عبد الحميد، سامي أحمد، 2022، الرقمنة والسلطة: مقاربة سوسيولوجية عربية، القاهرة، دار الفكر العربي، 125.
[54] وزارة الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي – الإمارات، 2023، الحكومة الذكية وترسيخ الشرعية السياسية، أبو ظبي، حكومة الإمارات.
[55] المركز العراقي لتكنولوجيا المعلومات، 2024، التحول الرقمي والشرعية المؤسسية في العراق، بغداد، المركز العراقي لتكنولوجيا المعلومات.
[56]United Nations Development Programme (UNDP). 2023. Governance in the Digital Age. New York: UNDP.
[57]Habermas, Jürgen. 1996. Between Facts and Norms. Cambridge, MA: MIT Press.
[58] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2023، الإعلام الرقمي والتأثير السياسي، بيروت، الأمم المتحدة (الإسكوا).
[59] وزارة الثقافة وتنمية المعرفة الإماراتية، 2023، الثقافة الرقمية والهوية الوطنية، أبوظبي، وزارة الثقافة وتنمية المعرفة.
[60] عبد الكريم، محمد رضا، 2023، الثقافة الرقمية والتحول الاجتماعي في المجتمعات العربية، عمّان، دار اليازوري.
[61] المركز العراقي لتكنولوجيا المعلومات، 2024، واقع التحول الرقمي في العراق بعد 2005، بغداد، المركز العراقي لتكنولوجيا المعلومات.
[62] وزارة الاتصالات العراقية، 2023، خطة التحول الرقمي الوطني 2022–2030، بغداد، وزارة الاتصالات.
[63] جامعة بغداد، 2023، الحكومة الإلكترونية والخدمات العامة في العراق، بغداد، جامعة بغداد.
[64] هيئة الإعلام والاتصالات العراقية، 2024، الثقة المجتمعية والأمن السيبراني، بغداد، هيئة الإعلام والاتصالات.
[65] وزارة الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي – الإمارات، 2023، التحول الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، حكومة الإمارات.
[66] وزارة الاقتصاد الإماراتية، 2024، الاقتصاد الرقمي والبيانات المفتوحة في الإمارات، أبو ظبي، وزارة الاقتصاد.
[67] United Nations Development Programme (UNDP). 2023. E-Government Development Index 2023. New York: UNDP.

(68) المركز العراقي لتكنولوجيا المعلومات، 2024، البنية المؤسسية للتحول الرقمي في العراق، بغداد، المركز العراقي لتكنولوجيا المعلومات.

(69) وزارة التربية والتعليم الإماراتية، 2023، المواطنة الرقمية في المناهج التعليمية، أبو ظبي، وزارة التربية والتعليم.

(70) عبد الكريم، محمد رضا، 2023، الثقافة الرقمية والثقة المؤسسية، عمّان، دار اليازوري.

(71) وزارة الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي – الإمارات، 2023، المشاركة الرقمية وصنع القرار المحلي، أبو ظبي، حكومة الإمارات.

(72) جامعة الموصل، 2024، المواطنة الرقمية والخدمات الإلكترونية في العراق، الموصل، جامعة الموصل.

(73) United Nations Development Programme (UNDP). 2023. Digital Power and Participatory Governance. New York: UNDP.

(74) عبد الحميد، سامي أحمد، 2022، الرقمنة والسلطة: مقاربة سوسيولوجية عربية، القاهرة، دار الفكر العربي.

(75) هيئة الإعلام والاتصالات العراقية، 2024، بناء الثقة الرقمية والمؤسسات السيبرانية، بغداد، هيئة الإعلام والاتصالات.

(76) Castells, Manuel. 2010. The Rise of the Network Society. Oxford: Wiley-Blackwell

(77) Ibid.

(78) وزارة الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي – الإمارات، 2023، المنظور المؤسسي للتحول الرقمي، أبوظبي، حكومة الإمارات.

(79) المركز العراقي لتكنولوجيا المعلومات، 2024، تنسيق الصلاحيات والتحول الرقمي في العراق، بغداد، المركز العراقي لتكنولوجيا المعلومات.

(80) United Nations Development Programme (UNDP). 2023. Digital Performance and Political Legitimacy. New York: UNDP.

(81) وزارة الاقتصاد الإماراتية، 2024، مؤشرات رضا المجتمع عن الخدمات الحكومية الرقمية، أبو ظبي، وزارة الاقتصاد.

(82) عبد الحميد، سامي أحمد، 2022، الرقمنة والسلطة: مقاربة سوسيولوجية عربية، القاهرة، دار الفكر العربي.

(83) وزارة الحكومة الرقمية الإماراتية، 2023، منصات المشاركة المجتمعية "شارك في القرار" أبو ظبي، حكومة الإمارات.

(84) وزارة الثقافة وتنمية المعرفة الإماراتية، 2023، الثقافة السياسية والمشاركة الرقمية، أبو ظبي، وزارة الثقافة وتنمية المعرفة.

(85) الإمارات الرقمية، 2024، المجتمع المدني والمنصات الرقمية في دولة الإمارات، أبو ظبي، هيئة الإمارات الرقمية.

(86) جامعة الموصل، 2024، المجتمع المدني والتحول الرقمي في العراق، الموصل، جامعة الموصل.

(87) Foucault, Michel. 1980. Power/Knowledge. New York: Pantheon Books.

(88) Zuboff, Shoshana. 2019. The Age of Surveillance Capitalism. New York: PublicAffairs.

(89) وزارة الاقتصاد الإماراتية، 2024، الاقتصاد الرقمي والناتج المحلي الإجمالي في الإمارات، أبوظبي، وزارة الاقتصاد.

(90) المركز العراقي لتكنولوجيا المعلومات، 2024، الاقتصاد الرقمي وإعادة توزيع القوة في العراق، بغداد، المركز العراقي لتكنولوجيا المعلومات.

(91) وزارة الداخلية الإماراتية، 2022، الأمن السيبراني والمجلس الوطني للأمن السيبراني، أبو ظبي، وزارة الداخلية.

(92) هيئة الإعلام والاتصالات العراقية، 2024، الأمن السيبراني وحماية الفضاء الرقمي، بغداد، هيئة الإعلام والاتصالات.

(93) Castells, Manuel. 2010. The Rise of the Network Society. Oxford: Wiley-Blackwell.

(94) وزارة الثقافة وتنمية المعرفة الإماراتية، 2023، الهوية الرقمية والنهضة الوطنية، أبو ظبي، وزارة الثقافة وتنمية المعرفة.

(95) عبد الكريم، محمد رضا، 2023، الثقافة السياسية والتحول الرقمي في العراق، عمّان، دار اليازوري.

(96) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2023، الفجوة الرقمية والعدالة المعلوماتية في العالم العربي، بيروت، الأمم المتحدة (الإسكوا).

(97) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2023، التحول الرقمي كخيار استراتيجي، بيروت، الأمم المتحدة (الإسكوا).

(98) Castells, Manuel. 2010. The Rise of the Network Society. Oxford: Wiley-Blackwell.

(99) United Nations Development Programme (UNDP). 2023. Digital Legitimacy and State Performance. New York: UNDP.

(100) عبد الكريم، محمد رضا، 2023، الثقافة الرقمية والثقة المؤسسية، عمّان، دار اليازوري.

(101) وزارة الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي – الإمارات، 2023، المواطنة الرقمية وإعادة تعريف المشاركة، أبوظبي، حكومة الإمارات.

(102) وزارة الاقتصاد الإماراتية، 2024، الاقتصاد الرقمي والمشاركة المجتمعية، أبو ظبي، وزارة الاقتصاد.

(103) هيئة الإعلام والاتصالات العراقية، 2024، الإطار القانوني لحماية البيانات والثقة الرقمية، بغداد، هيئة الإعلام والاتصالات.

(104) Foucault, Michel. 1980. Power/Knowledge. New York: Pantheon Books.